

## بيان صحفي

# " G8/G20 Summit "

غرفة التجارة الدولية

منظمة الأعمال الدولية

مركز غرفة التجارة الدولية السعودية

بمجلس الغرف السعودية

## غرفة التجارة الدولية تناشد قمة مجموعة الثمانية وقمة العشرين الإبقاء على الأسواق مفتوحة

باريس، ٢٣ يونيو ٢٠١٠م

في أعقاب أكثر السنوات تحدياً في تاريخ قطاع الأعمال، ناشدت غرفة التجارة الدولية قادة مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين المجتمعين في مدينة تورنتو الكندية هذا الأسبوع، اتخاذ إجراءات في ثلاثة جوانب رئيسية لها أثر مباشر على مستقبل الاقتصاد العالمي وهي: التجارة الدولية والاستثمار والتغير المناخي والطاقة والملكية الفكرية والابتكار.

وتشتمل توصيات غرفة التجارة الدولية على تحديد الأولويات لاستعادة مستويات التمويل التجاري ومقاومة السياسات الحمائية واختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية قبل نهاية هذه السنة، وقائمة بخطوات معينة يتم اتخاذها لإجراءات فعالة بشأن التغير المناخي والوفاء بالالتزامات للحد من التقليد التجاري والقرصنة.

وتقوم غرفة التجارة الدولية، والتي تمثل شركات من كل قطاعات الأعمال في أكثر من ١٢٠ بلداً، بتقديم آراء اقتصادية دولية بصورة منتظمة لقمي مجموعة الثمانية وقمة مجموعة العشرين.

وقد حددت قمة العشرين في لندن في عام ٢٠٠٩م التجارة العالمية باعتبارها محركاً اقتصادياً للنمو. ويحذر التقرير الحالي لغرفة التجارة الدولية قادة مجموعتي الثمانية وقمة العشرين من اللجوء إلى تبني سياسات اقتصادية قومية ضيقة الأفق ستلحق ضرراً بليغاً بالنشاط التجاري فضلاً عن آثارها السلبية البعيدة المدى على سلسلة الإمداد على المستوى العالمي.

ويتوقع للتجارة الدولية التي تقلصت بنسبة ١٢,٢% في عام ٢٠٠٩م أن تنمو بنسبة ٩,٥% في ٢٠١٠م إذا ظلت أسعار النفط والعملات الرئيسية والأسواق المالية مستقرة نسبياً.

وصرح رئيس غرفة التجارة الدولية السيد/فيكتور كي فونغ بأن "نظام التجارة العالمية أثبت مرة ثانية مدى أهميته وجدارته خلال أسوأ أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي، ولكننا نناشد قادة هاتين المجموعتين تجنب الإجراءات الحمائية التي ستكون معيقة للانتعاش الاقتصادي الذي لا يزال هشاً حتى الآن".

ونظراً للحالة الراهنة للاقتصاد العالمي، ترى غرفة التجارة الدولية بأن إكمال جولة مفاوضات الدوحة التجارية تعتبر قضية محلة في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى. وفي تعبير عن خيبة أملها لعدم إحراز تقدم في هذه المفاوضات، يناشد البيان الصادر عن غرفة التجارة الدولية القيام بدور قيادي حاسم في الخروج بنتيجة ناجحة لهذه المفاوضات قبل نهاية هذه السنة.

وورد في بيان الغرفة بأن "الوصول إلى اتفاق بهذا الشأن خلال هذه السنة سيرسل إشارة قوية وإيجابية، وفي الوقت المناسب جداً، مفادها أن الحكومات يمكن أن تعمل مع بعضها بصورة فاعلة لتعزيز وتطوير ركيزة أساسية للنظام الاقتصادي العالمي، وقد تكون هناك الكثير من العروض التي تم تحقيقها بعد بذل جهود مضيئة في التجارة وخلق الثروة قد تحققت فعلاً، ويجب السعي لعدم ضياع هذه الفرص".

وفي دعوة للجهود المستمرة لاستعادة التمويل التجاري لمستوياته العادية التي كان عليها في السابق، يلفت بيان غرفة التجارة الدولية الأنظار إلى دراسة أجرتها الغرفة مؤخراً كشفت فيها آراء متباينة عن إمكانية حصول انتعاش تجاري قوي وطويل الأجل. وعلى الرغم من بعض المؤشرات الإيجابية، لاحظت غرفة التجارة الدولية أن الحصول إلى التمويل التجاري الميسر يظل مقيداً نتيجة لصعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مما يسبب عائقاً كبيراً في هذا الجانب.

وجاء في البيان بأن "غرفة التجارة الدولية تعتقد أن من المهم زيادة برامج التمويل التجاري الدولية بهدف التوسع في كل من قدرتها وتغطيتها خاصة للبلدان المتدنية الدخل والبلدان المعتمدة على التصدير، وفي نفس الوقت يجب تعزيز البرامج الوطنية لضمان تدفق التجارة في أوقات الصعوبات الاقتصادية وتوفير خيارات لإعادة التمويل خاصة من خلال المؤسسات التي تقدم الاعتماد للصادرات.

## التغير المناخي والطاقة:

ذكرت غرفة التجارة الدولية أنه من خلال التركيز على الجمع بين إجراءات دولية شاملة بشأن التغير المناخي والتجارة الدولية القائمة على اللوائح والقوانين المتعددة، فإن النمو الاقتصادي والتجارة الحرة يوفران أفضل الظروف لنشر تقنيات غير ضارة بالبيئة. وترى الغرفة أنه بينما كانت معاهدة كوبنهاجن التي تم التوصل إليها في قمة التغير المناخي للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩م خطوة هامة في هذا الاتجاه، إلا أنها لم تعط لقطاع الأعمال الإشارات الواضحة التي كان يبتغيها لإطلاق الاستثمار ونشر تقنيات أكثر نظافة لمعالجة المشكلة، غير أن الغرفة لاحظت، من ناحية أخرى، أن الاتفاقية المذكورة يمكن أن تحدد التوجه لخطوات هامة لاحقة إذا كان من الممكن ترجمتها إلى عمل فعال وناجع.

وورد في البيان أنه "على الرغم من عدم وجود اتفاقية إطارية دولية لما بعد ٢٠١٢م فإن الشركات على مستوى العالم ستحافظ على جهودها الكبيرة لخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. ويعتبر القطاع الخاص من أهم المبتكرين والمستثمرين في التقنيات النظيفة ولكنه يستطيع بذل المزيد من الجهود إذا توفر له وضوح ومرونة وقدرة على التنبؤ من خلال وجود اتفاقية إطارية عالمية".

## التقليد التجاري والقرصنة على حقوق النشر والتأليف:

صار التقليد التجاري والقرصنة على حقوق التأليف والنشر آفة عالمية لم تسلم منها القطاعات الصناعية في مجملها، مما حرم الحكومات من عائدات ضريبية وعرض حياة المستهلكين للمخاطر وأضعف ثقتهم. ووفقا لما أورده دراسته حديثة أجرتها مؤسسة (Frontier Economics) الدولية للاستشارات، بتكليف من غرفة التجارة الدولية، فإن التقليد التجاري والقرصنة يكلفان دول مجموعة العشرين أكثر من ١٠٠ مليار يورو في السنة في شكل العائدات الضريبية المفقودة، ويقوض ٢,٥ مليون وظيفة مشروعة. وعليه تناشد غرفة التجارة الدولية كلا من قادة مجموعتي الثمانية ومجموعة العشرين إلزام بلدانهم بسن عقوبات وتطبيقها بصورة فعالة مما يشكل وسيلة حقيقة رادعة لمنع وقوع جرائم الملكية الفكرية. واختتم بيان غرفة التجارة الدولية بالإشارة إلى مبادرة خطة الأعمال لإيقاف التقليد التجاري والقرصنة بالقول "تقف غرفة التجارة الدولية على أهبة الاستعداد لمساعدة الحكومات على صياغة وتطبيق برامج فعالة لمكافحة التقليد التجاري والقرصنة على المستوى الوطني وتقديم المشورة لها بشأن تحسين التعاون عبر الحدود بين هذه البلدان".